مجتمع

الصين: 17 قتيلاً في انهيار فندق

ارتفعت حصيلة قتلى انهيار فندق شرقي الصين إلى 17، أمس الأربعاء، مع إنهاء السلطات مهمة البحث والإنقاذ. وذكرت مدينة سوجو (تقع في مقاطعة جيانغسو بالقرب من شنغهاي) في بثها على مواقع التواصل الاجتماعي أن 23 شخصاً انتشلوا من تحت أنقاض فندق سيجي كايوان الذي انهار بعد ظهر يوم الإثنين. واستخدم رجال الإنقاذ الرافعات والسلالم وقواطع المعادن والكلاب للبحث عن ناجين، وكان معظم القتلى من نزلاء الفندق. وتمت تعبئة أكثر من 600 شخص بما في ذلك فرق الإنقاذ من الزلزال و120 مركبة للعملية. (أسوشييتد برس)

الجزائر: عفو عن سجناء أدينوا بالغش في البكالوريا

أعلنت وزارة العدل الجزائرية، يوم الثلاثاء، أنّ الرئيس عبد المجيد تبون أمر بالإفراج قبل نهاية هذا الأسبوع عن 60 سجيناً أدينوا بالغشّ في امتحانات شهادة الثانوية العامة (البكالوريا)، مشيرة إلى أنّه اتّخذ هذه المبادرة بمناسبة عيد الأضحى. وقالت الوزارة في بيان إنّ تبون أوصى «بتدابير رأفة لفائدة الشباب المحبوسين لارتكاب أفعال الغشّ في امتحانات شهادة البكالوريا لسنة 2021». وأضافت أن الجهات القضائية المختصة ستشرع في اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفراج عنهم والالتحاق بذويهم وعائلاتهم. (فرانس برس)

البحر يبتلع مزيداً من المهاجرين

كشفت المنظمة الدولية للهجرة، أنّ «الأشهر الستة الأولى لهذا العام، شهدت تضاعفاً في عدد المهاجرين واللاجئين الذين فقدوا حيواتهم، في محاولة الوصول إلى أوروبا عن طريق البحر، بأكثر من مرتين مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020». وأوضحت في تقرير صادر، أمس الأربعاء، أنّ ما لا يقل عن 1146 شخصاً لقوا حتفهم بين يناير/ كانون الثاني 2021 ويونيو/حزيران منه، في حين كانت قد سُجّلت 513 وفاة في الفترة ذاتها من عام 2020. أضافت أنّ «عدد المهاجرين الذين حاولوا الوصول إلى أوروبا عبر الطرق البحرية ازداد بنسبة 56 في المائة».

أضافت المنظمة الأممية أنّ طريق الملاحة وسط البحر الأبيض المتوسط ، بين ليبيا وإيطاليا، كان «الأكثر دموية» مع «تأكيد وقوع 741 ضحية». أمّا ثاني طريق في الخطورة، فكان «عبر الأطلسي بين غرب أفريقيا وجزر الكناري، حيث لقي ما لا يقل عن 250 شخصاً حتفهم». كذلك «لقي 149 شخصاً مصرعهم على طريق غرب البحر الأبيض المتوسط المؤدي إلى إسبانيا، وستة آخرون على الأقل على طريق شرق البحر الأبيض المتوسط المؤدي إلى اليونان».

وأشارت المنظمة إلى أنّ «العدد الفعلي للضحايا قد يكون أعلى من ذلك بكثير»، إذ لا يُبلَّغ عن حوادث تحطم عديدة لقوارب الهجرة، بالإضافة إلى صعوبة التحقق من حالات أخرى. يُذكر أنّ غياب سفن البحث والإنقاذ الحكومية، خصوصاً في وسط البحر الأبيض المتوسط، يجعل رحلات المهاجرين أكثر خطورة، في حين تعتمد الحكومات الأوروبية، من جهتها وبشكل متزايد، على دول شمال أفريقيا وتدعمها لإدارة عمليات البحث والإنقاذ.

(أكي)

(يابلو غارسيا/ فرانس برس)

ثلاث فلسطينيات توائم وحلم

رام الله ـ **سامر خويرة**

مرّة جديدة، ارتسمت الفرحة على وجوه أفراد عائلة الفلسطيني أسامة وصفي عثمان، من سكان مدينة طولكرم شمالي الضفة الغربية المحتلة. بناته الثلاث التوائم ضحى وآلاء وإسراء أتممنّ دراساتهنّ الجامعية وحصلنَ على شهادات بكالوريوس في هندسة الكمبيوتر والهندسة المعمارية والهندسة المدنية على التوالي، من جامعة بيرزيت وسط الضفة الغربية. وهنّ كنّ قد حصلنَ على منح جامعية، بعد تفوّقهنّ في امتحانات الثانوية العامة (التوجيهي) في عام 2016، ثمّ تفوّقنَ في دراساتهنّ الجامعية. والفرحة أتت مضاعفة للعائلة وللتوائم الثلاثة لأنّها اقترنت بتخرّج شقيقتهنّ الصغرى سجى التي التحقت بالجامعة بعدهنّ بعام واحد، وتخرّجت معهنّ بشهادة بكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال من الجامعة ذاتها.

الوالد أسامة يعمل سائق حافلة لنقل تلاميذ المدارس في مدينته طولكرم، على الرغم من أنّه يحمل شهادة جامعية في هندسة الكمبيوتر. يقول لـ«العربي الجديد» إنّه «بتخرّج الأربعة، التوائم الثلاثة والابنة الصغرى، يكون قلبي قد اطمأنّ. الآن أبنائي جميعاً (ابنان اثنان وخمس بنات) أتمّوا المرحلة الجامعية الأولى»، مضيفاً أنّ «من يرغب منهم في إكمال دراسته، عليه العمل وتحصيل تكاليفها، علماً أنّني سوف أشجّعه. فأنا أوصلتهم مع والدتهم (حائزة على شهادة دبلوم في اللغة الإنكليزية) إلى برّ الأمان. فالشهادة هي حصن الإنسان في هذه الأيام الصعبة». ويتابع الوالد: «لم تكن السنوات الماضية سهلة. ففي مرحلة ما، كان لديّ سبعة أبناء في الجامعة في وقت واحد. الصغرى في سنتها الجامعية الأولى، والتوائم الثلاثة في السنة الثانية، والثلاثة الآخرون (ابنان اثنان وابنة واحدة) يتابعون دراستهم في تركيا، أحدهم طالب طبّ في مرحلة التخصص».

في امتحانات الثانوية العامة، حصلت ضحى وآلاء وإسراء على معدّلات مرتفعة. فحلّت إسراء في المرتبة الرابعة في فلسطين في الفرع الصناعي والأولى في محافظة طولكرم بمعدّل 96,8 في المائة. أمّا معدّل آلاء فكان 95,1 في المائة في الفرع العلمي، وضحى 94,8 في المائة في الفرع ذاته. وهذا أمر خفّف من الأعباء عن والدهنّ، لأنّ كلّ واحدة منهنّ حصلت على منحة دراسية كاملة من جامعة بيرزيت، شريطة أن يبقينَ محافظات على التفوّق في خلال الدراسة الجامعية، وهذا ما كان. ومع دخول شقيقتهنّ الصغرى إلى الجامعة، خضعت إلى الشرط ذاته، ولم تخيّب الشابات الأربع ظنّ العائلة بهنّ، وحافظنَ على مستوى متقدّم جداً.

تخبر آلاء «العربي الجديد» أنّ «سنوات الدراسة الخمس مرّت كسرعة البرق من جهة. كأنّني أنهيت الثانوية العامة، أمس. لكنّني عندما أستذكر تفاصيل تلك السنوات، أشعر وكأنّ اليوم الواحد منها سنة كاملة، والسنوات الخمس دهر». تضيف أنّ «التجربة لم تكن قط سهلة. لقد انتقلت مع شقيقتَيّ ضحى وإسراء للعيش في مدينة رام الله وحدنا في سكن منفصل عن عائلتنا التي بقيت في طولكرم، وكنّا نعود في نهاية كلّ أسبوع. اعتمدنا على أنفسنا في توفير متطلبات الحياة وفي إدارة شؤون البيت الجديد». وتتابع آلاء: «صحيح أنّنا حصلنا على منح من الجامعة، لكنّ تخصص الهندسة عموماً، وتخصص المعمارية تحديداً، يستلزم ميزانية خاصة، بسبب المتطلبات الكثيرة من قبيل الكتب والملفات والأقلام والكرتون ومعدّات المراسم وغيرها، وهذه كلّها مكلفة جداً. لكنّ والدي لم يقصّر معنا قط. كان دائماً يقول لنا: لا تقلقنَ. ادرسنَ وحصّلنَ علامات ولا تسألنَ عن أيّ شيء آخر».

ولا تخفي ضحى لـ«العربي الجديد»: «كنّا نقتصد جداً في مصاريفنا، ولا نأتي إلا بالضروري. أمّا العبء الأكبر علينا فقد كان يتمثّل في المحافظة على مستوى متفوّق في الدراسة، وإلا فقدنا المنحة. لكنّنا والحمد لله لم نخيّب رجاءهم (القائمين على الجامعة) فينا». من جهتها، تؤكد ضحى أنّهنّ طموحات، وتكشف لـ«العربي الجديد» أنّ «الهدف المقبل هو دراسة الماجستير، لكنّنا سوف نحاول العثور على فرص عمل في تخصصاتنا، فنكتسب بذلك خبرة عملية ونجمع تكاليف الدراسة ثمّ نكمل المشوار». تضيف: «لقد حان دورنا لنردّ لأبي وأمي جزءاً من المعروف. عليهما أن يستريحا بعد هذه السنوات الطويلة من العناء. نحن اليوم قادرات على مواصلة الطريق مسترشدات بهما وبنصائحهما».

مهمة شاقة للأهل

يتساءل والد ضحى وآلاء وإسراء: «ماذا يريد الآباء من هذه الدنيا أكثر من تقديم أبناء صالحين ومنتجين ومتفوّقين؟». يضيف: «المهمة كانت شاقة جداً. فالنجاح له ضريبة مادية، ولا تستطيع منع ابنك من الدراسة بحجة الحالة المادية. وعندما يكون متفوقاً، يختار تخصصات تتطلب ميزانية ضخمة. حينها كذلك لا يمكنك أن تقول له كلا».

الغلاف

افادت منظمة الصحة العالمية اخيراً بأنّ تونس تسجّل عدد الوفيات الاكبر بكوفيد-19 في المنطقة العربية والقارة الافريقية، واصفة وضعها بالصعب جداً ومحذّرة من تفاقمه. وشدّدت في الإطار على حاجتها إلى المساعدة

كورونا تونس

انهيار المنظومة الصحية بين الواقع والمبالغة

الأزمة مستمرة (ياسين قايدي/ الأناضول)

نونس ـ **إيمان الحامدي**

ما زالت الأزمة الوبائية تلقي بظلالها على تونس وعلى تفاصيل الحياة فيها وعلى يوميات المواطنين، نتيجة موجة خامسة من فيروس كورونا الجديد تضرب البلاد بطريقة غير مسبوقة لتخلّف خسائر كبيرة في الأرواح. وسط ذلك، تحارب السلطات الصحية على أكثر من جبهة من أجل الحدّ من الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا الجديد ومنح أكبر عدد من المصابين به فرصاً للتعافي، على الرغم من شحّ الأوكسجين في البلاد.

وقد استنفرت صور صادمة من المستشفيات التونسية، المجتمع الدولي ودولاً صديقة وشقيقة، الأمر الذي دفع إلى محاولة تلك الجهات التخفيف من معاناة التونسيين. وبالفعل حصلت تونس على نحو ثلاثة ملايين جرعة من اللقاحات المضادة لكوفيد-19، بالإضافة إلى معدات ومستلزمات طبية ومستشفيات ميدانية، قدّمتها كلّ من قطر والسعودية ومصر والجزائر والإمارات العربية والولايات المتحدة الأميركية والصين وفرنسا. وبعدما «هزمت» تونس الفيروس في عام 2020، عادت إلى دائرة الخطر بعد 12 شهراً لتسجّل في خلال يوليو/ تموز الجاري أرقاماً قياسية في الإصابات، لحقتها أخرى في الوفيات اليومية بلغت 194 وفاة، هو أعلى رقم تسجّله البلاد بعد عام ونصف عام من إعلان الإصابة الأولى بالفيروس. وتعيد السلطات الصحية انفجار الوضع الوبائي بشكل مفاجئ إلى انتشار متحوّرات فيروس كورونا الجديد، لا سيّما متحوّر «دلتا» الذي ظهر للمرة الأولى في الهند وطغى على بقية المتحوّرات، ليس فقط في تونس، إنّما في كلّ أنحاء العالم. يُذكر أنّ ذلك المتحوّر من الفيروس يتسبّب في حالات أكثر خطورة تطاول الأشخاص من كلّ الفئات العمرية، بما في ذلك الأطفال، إلى جانب الذين تلقّوا جرعات من اللقاح أو أصيبوا سابقاً بالعدوى.

ويحذّر المعنيون جميعاً من تدهور الوضع، في حين يختلف تقييمهم له. ففي حين يرى بعض هؤلاء أنّ النظام الصحي انهار كلياً، يحكي آخرون عن مبالغة في توصيف الوضع. لكنّ الواقع يصوّر مستشفيات تلفظ مصابين يبحثون عن جرعات لأوكسجين ومساعدة طبية في رحلة شاقة ما بين القطاعَين الحكومي والخاص.

تقول وزيرة الصحة السابقة وطبيبة الأمراض الصدرية، سميرة مرعي، إنّ «الأطباء في الخطوط الأمامية في وجه الوباء يُفاجأون يومياً بمستجدات تتعلّق بالإصابات التي صارت أكثر خطورة وسرعة في التفاقم، ما تسبّب في إغراق تام لأقسام الطوارئ من قبل مصابين يعانون من تعثّرات صحية مفاجئة». تضيف مرعي لـ«العربي الجديد» أنّ «الأقسام المخصصة لكوفيد-19 وأقسام الطوارئ تخطّت قدرة استيعابها بأكثر من 200 في المائة، غير أنّ المنظومة الصحية في البلاد ما زالت قائمة وتقاوم»، مشدّدة على «ضرورة اعتماد منظومة جديدة في مكافحة الفيروس تعمل على خفض نسب الإصابة وزيادة عدد المحصّنين، لرفع مستوى المناعة العامة (المجتمعية) إلى أكثر من 70 في المائة». وتؤكد مرعي أنّ «المنظومة الصحية سوف تظلّ تقاوم ولن تُهزم في حربها ضدّ الوباء، بفضل جهد العاملين المتسلحين بما راكموه من خبرة في خلال تجربة عام ونصف عام من مقاومة الفيروس».

وكان تصريح إعلامي لمديرة مرصد الأمراض الجديدة والمستجدة نصاف بن علية عن انهيار المنظومة الصحية في تونس، الأسبوع الماضي، قد أحدث هزّة كبيرة طاولت التونسيين والسلطات في البلاد. لكنّ وزارة الصحة سارعت إلى تصويب الأمر في بيان توضيحي توجّهت فيه إلى الرأي العام، أفادت فيه بأنّ المنظومة ما زالت قائمة وقادرة على تقديم العلاج على الرغم من تجاوزها طاقتها القصوى.

وفي هذا الإطار، يؤكد مدير عام الهياكل (الكوادر) الصحية في وزارة الصحة، نوفل السمراني، أنّ «الوزارة تواصل العمل على زيادة طاقة المستشفيات ومنع انهيار المنظومة الصحية»، شارحاً أنّ «عدد أسرّة الإنعاش في القطاع العام ارتفع من 95 سريراً إلى 500 حالياً، كما ارتفع عدد الأسرّة المزوّدة بأجهزة تنفس صناعية من 450 سريراً إلى ثلاثة آلاف». يضيف السمراني لـ«العربي الجديد» أنّ «المستشفيات صارت تستهلك يومياً 180 ألف ليتر من الأوكسجين في مقابل 30 ألفاً قبل الوباء»، مشيراً إلى أنّ «التصرف في مخزون الأوكسجين جهد مرهق لضمان حقّ المرضى في هذه المادة الحيوية».

وتستمر منذ أسابيع معاناة المصابين بكوفيد-19 وإسرهم في رحلات البحث اليومية عن جهاز تنفس صناعي للإيجار، أو سرير إنعاش في واحد من المستشفيات. وهؤلاء يضطرون إلى اجتياز مئات الكيلومترات أحياناً في مركبات الإسعاف بحثاً عن سرير شاغر، ليلقوا عزيز من هؤلاء، تروي لـ«العربي الجديد» معاناتها من أجل إنقاذ والدتها من موت محقّق بعد إصابتها بالعدوى. تقول: «اضطررت إلى تقديم شيك مصرفي إلى إحدى المصحات الخاصة بقيمة 30 ألف دينار تونسي (نحو 12 ألف دولار أميركي) على الرغم من عدم كفاية الرصيد، في مقابل توفير سرير إنعاش لوالدتي». تضيف: «بقيت أكثر من ثلاث ساعات في مركبة إسعاف برفقة والدتي أتنقل بين المستشفيات العمومية في العاصمة بحثاً عن سرير، لكنّ جهودي كلها باءت بالفشل. وكان الرد دائماً: لا يتوفّر أي سرير شاغر». وتتابع أنّه «وسط الألم والحزن والإحباط، اضطررت إلى قبول الأمر الواقع وإدخال والدتي إلى مصحة خاصة من دون التفكير في الكلفة التي لن تتمكّن عائلتي من تحمّلها». وكما هي حال ليلى عزيّز، فإنّ تونسيين كثيرين، بمن فيهم ذوي الدخل المحدود، يرون أنّه لا مفرّ من تكاليف مرتفعة للعلاج في القطاع الخاص بسبب تجاوز القطاع العام قدرة الاستيعاب القصوى، فهم يخشون فقدان ذويهم.

وفي سياق متصل، قال ممثل منظمة الصحة العالمية في تونس إيف سوتيران، في تصريح إلى وكالة «فرانس برس»، إنّ «أكثر من 100 وفاة تُسجّل في اليوم» في بلد يسكنه نحو 12 مليون شخص، مؤكداً أنّ «هذا حقاً كثير». أضاف أنّ تونس تسجّل عدد الوفيات الأعلى بكوفيد-19 في المنطقة العربية والقارة الأفريقية، وهي تعرف وضعاً صعباً قد يزداد سوءاً. بالتالي، فإنّ البلاد في حاجة إلى مساعدة ولقاحات. ولفت سوتيران إلى أنّ تونس «أكثر شفافية في نشر المعطيات (الخاصة بالوباء) مقارنة بدول أخرى»، وهو ما يعني أنّ «عدد الوفيات الذي تنشره قريب من الواقع، من دون شكّ». لكنّه حذّر من أنّ «الوضع الصحي خطير، وكلّ المؤشرات حمراء». وعلّل ذلك بتفشّي الفيروس في كلّ أنحاء البلاد، واصفاً الأمر بأنّه «مقلق جداً»، لا سيّما مع «انتشار متحوّر دلتا (المتحوّر الهندي) شديد العدوى والمتفشّي بكثافة».

وتشهد محافظات عدّة اليوم وضعاً وبائياً مقلقاً جداً، كما هي الحال في القيروان (وسط) وسليانة (وسط) وباجة (شمال غرب) وتطاوين (جنوب) والقصرين (وسط)، علماً أنّ وزارة الصحة تصنّف 16 محافظة من مجموع 24 في خانة المحافظات ذات نسبة الخطر المرتفعة. يُذكر أنّ السلطات المحلية تفرض في جلّ هذه المحافظات قيوداً مشددة على حركة تنقّل الأفراد والمركبات، إلى جانب فرض حظر تجوّل ليلي وتقليص التجمعات الخاصة والعامة بهدف كبح العدوى.

ويمثّل الضعف في الحملة الوطنية للتحصين في شهرها الرابع واحداً من الأسباب الرئيسية لتدهور الوضع الصحي في البلاد، بحسب خبراء من منظمة الصحة العالمية وأطباء تونسيين يحذّرون من تداعيات تباطؤ عمليات التحصين على البلاد وصحة المواطنين مع تسارع انتشار متحوّرات الفيروس.

وفي هذا السياق، ينتقد طبيب الإنعاش ماهر العباسي فشل سياسة التحصين في بلاده، مؤكداً أنّ «التأخير في توفير اللقاحات المضادة لكوفيد-19 من أبرز أسباب الكارثة الصحية في البلاد». ويقول العباسي لـ«العربي الجديد»: «عندما كان الأطباء ينادون بالانخراط في التجارب السريرية للقاحات ومراسلة المختبرات العالمية من أجل ضمان حصة تونس من تلك اللقاحات، كانت السلطة السياسية منشغلة في صراعاتها»، لافتاً إلى أنّ «التونسيين يدفعون للتونسيين، صار يعاني من سوء إدارة ونقص في المعدات والتجهيزات التي يسعى المجتمع المدني والمنظمات الأهلية إلى تداركهما عن طريق التبرعات».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

200
في المائة على الأقلّ، هي نسبة تخطّي قدرة الاستيعاب في أقسام كوفيد-19 وأقسام الطوارئ

تسجّل تونس أرقاماً قياسية في الإصابات والوفيات بكوفيد-19

تلقّت السلطات مساعدات منها نحو ثلاثة ملايين جرعة من اللقاحات

حتى 12 يوليو/ تموز الجاري، تلقّى 650 ألف تونسي جرعتَين من اللقاح، فيما تلقّى أكثر من مليون آخرين جرعة واحدة، وذلك من مجموع 3,3 ملايين شخص مسجّلين في قائمة منصة التحصين الإلكترونية.

تجدر الإشارة إلى أنّ تونس تعيش على وقع أزمة سياسية تؤثّر في اتخاذ القرارات وفي ثقة التونسيين بالسلطة الحاكمة. وفي حين كان قطاع الصحة الحكومي مصدر فخر للتونسيين، صار يعاني من سوء إدارة ونقص في المعدات والتجهيزات التي يسعى المجتمع المدني والمنظمات الأهلية إلى تداركهما عن طريق التبرعات.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

حريق مستشفى الناصرية: الحكومة تقلل عدد الضحايا

في اجتماع لمجلس الوزراء عُقد بعيد وقوع حريق مستشفى الناصرية، أكّد رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي أنّ نتائج التحقيقات سوف تُعلن في خلال أسبوع. لكنّ سياسيين ومراقبين عبّروا عن تخوّفهم من التسويف

شموع للأرواح من سقطوا الأسعد (يازن/ فرانس برس)

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

بينما تتوقّع أوساط أمنية عراقية في محافظة ذي قار الإعلان عن نتائج أولية للتحقيق الخاص بفاجعة مستشفى الحسين التعليمي المخصص لعزل مصابي كوفيد-19 في مدينة الناصرية جنوبي العراق، تستمرّ جهود موظفي الطب العدلي لعزل الأشلاء التي عُثر عليها ومحاولة تحديد أصحابها، بالتزامن مع بدء السلطات الصحية بأخذ عيّنات حمض نووي من عدد من ذوي الضحايا الذين لم يعثروا بعد على جثث الذين فقدوهم في خلال الحريق. يأتي ذلك في حين تراجعت وزارة الصحة العراقية عن الرقم الذي أعلنته وكالة الأنباء العراقية (واع)، مساء الثلاثاء الماضي، الخاص بعدد الضحايا، مشيرة إلى أنّه بلغ 92 ضحية، فأصدرت، أمس الأربعاء، بياناً كشفت فيه عن أسماء 61 ضحية، علماً أنّ ثمّة أشلاء وجثثاً متفحّمة لم يتعرّف إليها أحد. وبحسب ما تفيد مصادر رفيعة في حكومة محافظة ذي قار «العربي الجديد»، فإنّ «التحقيقات الحالية تشير إلى إهمال وفساد في تشييد مركز العزل وطريقة التعامل مع إجراءات الأمن»، كاشفة عن «اعتقال ستّة أشخاص من أصل 11 شخصاً صدرت في حقهم أوامر اعتقال بتهمة التقصير» في ما يتعلّق بالحادثة الأخيرة. وتؤكد المصادر نفسها أنّ «حكومة ذي قار سوف تواجه أيّ محاولات من قبل بغداد للتلاعب بعدد الضحايا أو التقليل من هول الفاجعة التي ألمّت بالمحافظة».

في بلدة سوق الشيوخ، على مقربة من مدينة الناصرية، قضى رجل يعيل ويهتمّ ببناته الستّ بعد وفاة زوجته قبل نحو عامين. يخبر جار الضحية أحمد واجد السلماني «العربي الجديد» أنّه «أصيب بعدوى فيروس كورونا الجديد في خلال عمله كحمّال في السوق. وخوفاً على بناته، تدخل إليهم الروائح المنبعثة من المستشفى التي وصلت إلى بعد أكثر من خمسة كيلومترات وطاولت أحياء مجاورة. ولا يخفي خشيته من أن يكون «مصير هذه الحادثة مثل مصير حادثة مستشفى ابن الخطيب في بغداد، فتُسيَّس لجنة التحقيق وتضيع حقوق الضحايا وذويهم».

كشفت وزارة الصحة عن اسماء 61 ضحية بعدما حُكي عن 92 وأكثر

تحاول اللجان إعلان نتائج التحقيق في أقرب وقت وإن كانت أولية

بالعودة إلى الأرقام، بعدما أفادت دائرة ومديرية صحة محافظة ذي قار بسقوط 92 قتيلاً وأكثر من 50 جريحاً في حادثة المستشفى، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية الرسمية التي نقلت كذلك عن مسؤولين ومصادر طبية وأمنية أنّ الحصيلة تجاوزت 107 قتلى، أعلنت وزارة الصحة، أمس الأربعاء، عن سقوط 61 قتيلاً. وفي تعليق على ذلك، يقول الناشط الحقوقي أحمد حقي لـ«العربي الجديد» إنّ «الحكومة تحاول تهدئة الشارع من خلال التقليل من أرقام الضحايا، لا سيّما أنّ بوادر الغضب الشعبي تتصاعد ضدّها، وثقة اعتراضات شعبية كبيرة على إجراءاتها، فضلاً عن خروج تظاهرات مستنكرة وتوقّعات بانّساع رقعتها». يضيف أنّ «عدداً من المصابين قضوا متأثرين بجروحهم، أمس الأربعاء، من دون أن تذكر الوزارة ذلك».

ويأتي ذلك في حين تواصل فيه لجان التحقيق المكلّفة متابعة ملف الحادثة، من محكمة جنايات الناصرية، فإنّ «ثقة مسؤولين في المستشفى وموظفين وشهود عيان، إلى جانب مسؤولين في دائرة صحة المحافظة، يخضعون إلى التحقيق». ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّ «اللجان تحاول إعلان نتائج التحقيق في أقرب وقت ممكن وإن كانت أولية»، مشيراً إلى أنّ «أسماء عدّة من مديرية صحة المحافظة أصحابها معرّضون للإقالة والمحاسبة القانونية بسبب الفساد الإداري وعدم أداء الواجب بالشكل الصحيح».

من جهته، يقول النائب يحيى المحمدي لـ«العربي الجديد» إنّ «ملف الحرائق الآن يشغل الجميع، ورئاسة البرلمان تتابع وتراقب عن كثب، في حين أنّ الشارع محبط ويائس من الإجراءات الحكومية، لا سيّما أنّ تصريحات وزارة الصحة ترقيعية، والشعب يريد حلولاً ناجعة تُحفظ بها أرواح الناس». يضيف المحمدي أنّ «البرلمان دعا إلى استضافة اللجنة المعنية بالتحقيق في الحادثة للوقوف على التحقيقات، ونحن عازمون على معرفة أسباب الحريق»، متحدثاً عن «ضعف في الإدارة بوزارة الصحة» وعن «إهمال وتقصير وإدارة فاشلة تُدار بها المؤسسات الصحية في البلاد». ويؤكد المحمدي أنّ «الحادثة تؤكد الفشل الحكومي في متابعة مؤسساتها ومن ضمنها القطاع الصحي»، مشدداً على «ضرورة أن تتحمّل الحكومة مسؤولياتها وأن تعالج الخلل وتبعد إدارة المؤسسات عن المحاصصة، والملف سوف يكون من أولويات عمل البرلمان».

مدارس ليبيا «تتمرد»

يمكن القول إن بعض مراكز التعليم في ليبيا تمرّدت على قرار الوزارة أخيراً بتقديم موعد إنهاء دروس العام الدراسي، لأنها وضعت مصلحة الطلاب فوق كل اعتبار

طرابلس ـ **العربي الجديد**

يعيش الطلاب ومسؤولو المدارس في ليبيا في إرباك كبير نتيجة تضارب القرارات الرسمية ذات الطابع المحلي، ونوعية الإجراءات الخاصة التي اتخذتها الحكومة للحدّ من تفشي وباء كورونا.

وخالفت بعض مؤسسات التعليم القرار الذي أصدرته وزارة التعليم بشكل مفاجئ، الثلاثاء الماضي، والخاص بتحديد مهل دراسية تخالف تلك التي أوردتها الخطة المعلنة منذ مطلع العام الدراسي الحالي، في حين أبدى عدد كبير من الطلاب والأهالي استياءهم من القرار. وحدد القرار نهاية الموسم الدراسي للمرحلة الأساسية يوم الخميس الماضي، ووزع مواعيد الامتحانات الإعدادية والثانوية والجامعية بين سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول المقبلين، علماً أن الوزارة كانت قد أعلنت في إبريل/ نيسان الماضي أن ختام العام الدراسي للمرحلة الأساسية مقرر في نهاية أغسطس/ آب المقبل. ووزعت مواعيد الامتحانات النهائية للمراحل الثانوية والإعدادية بين أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني المقبلين.

وبررت الوزارة قراراتها المتضاربة بالظروف التي تمر بها البلاد، ومحاولتها إنهاء العام الدراسي الحالي في أسرع وقت، تمهيداً لإطلاق العام الدراسي المقبل في موعده الاعتيادي المحدد في أكتوبر/ تشرين الأول.

وأعلنت مدارس عدة في أنحاء البلاد عدم التقيّد بمهل الوزارة في إنهاء العام الدراسي للمرحلة الأساسية، والإستمرار في التدريس أسبوعين إضافيين كي يستكمل الطلاب المنهاج الدراسي، ويتجنبون عرقلة جديدة مرتبطة بقرارات الحكومة الخاصة بفرض إجراءات جديدة للحدّ من تفشي وباء كورونا.

وبعدما أغلقت الحكومة المنافذ الجوية والبرية مع تونس، الأسبوع الماضي، خشية تسرب متحور «دلتا» الهندي من فيروس كورونا والمتفشي في البلد المجاور، أقرّت إجراءات جديدة، منها إغلاق المقاهي وصالات المناسبات الاجتماعية، ومنع إقامة أفراح ومآتم لمدة أسبوعين. كما منحت الحكومة البلديات صلاحيات تقدير الوضع الوبائي في مناطقها في قرار تعليق الدراسة.

جاء ذلك إثر إعلان المركز الوطني لمكافحة الأمراض تسجيل أعلى معدلات لانتشار الوباء منذ تفشيه في البلاد خلال العام الماضي، وصولاً إلى 2854 إصابة جديدة في يوم واحد، الأحد الماضي، وسط مخاوف من ارتباط الارتفاع المفاجئ بتسرب المتحور «دلتا».

يؤكد مدير مدرسة الطالب المتفوق الخاصة في طرابلس إبراهيم جبودة استمرار دروس الطلاب في المرحلة الأساسية للسنوات الأولى والثانية والثالثة من التعليم الأساسي، لكنه يتخوّف من احتمال إعلان بلدية طرابلس تعليق الدراسة.

يصف جبودة، في حديثه لـ«العربي الجديد»، قرارات وزارة التعليم بأنها «ارتجالية وغير مبنية على أسس صحيحة، مثل استشارة مكاتب التعليم والمدارس أو درس الواقع على الأرض». ويشير إلى أن «الوزارة علّقت مرات الدراسة لأسباب مختلفة، منها ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير، ما حتّم تأخر إنجاز الطلاب مناهجهم التعليمية. وكان لذلك تأثير كبير على سير العملية الدراسية، ما اضطرّنا في كثير من الأحيان إلى مراجعة الدروس الممنوحة للطلاب من أجل تذكيرهم بالمواد، وربط فقرات المناهج بعضها ببعض بسبب طول فترات التعليق».

ويؤيد المواطن من مدينة شحات (شرق)، أبوبكر البرعصي رأي جبودة قائلاً: «عانينا من الانقسام الحكومي، ووجود وزارتين، والآن نواجه سلبيات قرارات الوزارة التي لا تظهر الجدية المطلوبة لرفع مستوى التحصيل العلمي، علماً أن ولدَي اللذين يدرسان في المرحلة الأساسية لم يستكملا أكثر من نصف المنهاج الدراسي».

يضيف في حديثه لـ«العربي الجديد»: «إنني غاضب جداً من طريقة إدارة وزارة التعليم برامج التدريس في البلاد، وأسأل كيف سيستطيع ولداي التأقلم مع واجبات المنهاج الدراسي المقرر للعام المقبل، في حين لم يستكملا منهاج العام الحالي». وفي الأيام الأخيرة، كثفت أربع بلديات الإجراءات الاحترازية في مناطقها للحدّ من انتشار وباء كورونا، وبينها تعليق الدراسة. وأعلنت بلدية الزاوية، غرب طرابلس تحديداً، عن حال طوارئ قصوى، ومنعت التجمعات الكبيرة فيها.

وفي صبراتة المحاذية للزاوية غرباً، اتخذت بلديتها مجموعة تدابير وقائية وأمنية داخل المدينة. كما علّقت بلدية براك الشاطئ (جنوب)، وبلدية مصراتة، شرق طرابلس، الدراسة ضمن حملة تدابير الوقاية. ويعلق البرعصي قائلاً: «يمكن قبول تبرير تعليق الدراسة بالخوف من تفشي الوباء، لكن الوزارة كان يجب أن توفر بدائل أخرى لتعويض الطلاب عن المناهج الدراسية التي ضاعت منهم، وتخصّص مثلاً دروساً للتعويض عبر التلفزيون أو مواقع الإنترنت، خصوصاً أنها طبقت وسائل التعويض تلك في السنوات الماضية.

العودة إلى الإغلاق تربك التعليم (هدى حريب/ Getty)

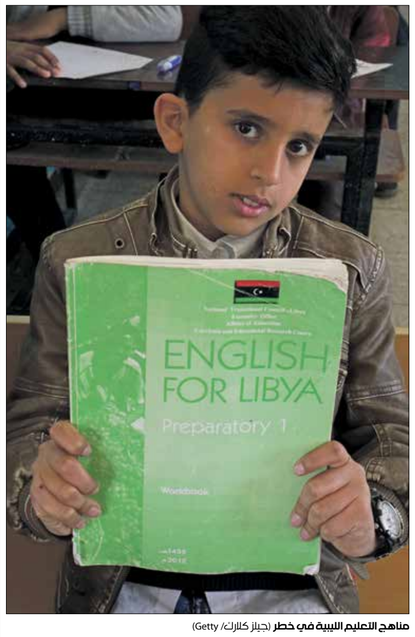

مناهج التعليم الليبية في خطر (جيلز كلارك/ Getty)

حالات حرجة جداً

أوضاع ميؤوس منها وحيرة طبية

المستشفيات تفتقر إلى مستلزمات ضرورية وأجهزة

علاجات بأي طريقة وفي أي مكان

تونس «الحمراء»
وباء كورونا منهك ومدمّر

ما يجعل وضع أزمة فيروس كورونا الجديد «غير مطمئن» في تونس هو أن نسبة التحاليل الموجبة فيها تتجاوز 30 في المائة، في وقت اتخذت السلطات في الأسبوعين الأخيرين سلسلة إجراءات يبدو أنها لم تعالج المنحى التصاعدي للإصابات والوفيات معاً. حالياً، تعالج مستشفيات تونس آلاف المرضى، ما يجعل المنظومة الصحية منهكة منطقياً، في حين لم تتردّد المتحدثة باسم وزارة الصحة نصاف بن علية في الحديث عن «انهيار كامل لهذه المنظومة». وكان لافتاً بين أحاديث الإنهاك والانهيار التي قد تُوحي أيضاً بنوع من «التضارب السياسي» في تحديد مستوى الخطر الحقيقي للأزمة، رغم أن فرنسا حسمت بأنه «أحمر»، توقع اللجنة العلمية لمكافحة فيروس كورونا الجديد أن تشهد تونس نهاية شهر يوليو/ تموز الجاري «انفراجاً» في الأرقام. وتحدث رئيس لجنة قيادة الحملة التونسية للتلقيح الهاشمي الوزير عن «رؤية علمية لمسحة التفاؤل لدى المتخصصين حول تحسن وضع الوباء، مع وصول دفعات مهمة من اللقاحات (المضادة لكوفيد-19)، وهبات من دول شقيقة وصديقة». ويتوقع أن تتسلم وزارة الصحة، ضمن صفقة شراء منجزة، ثلاثة ملايين جرعة من لقاح «فايزر-بايونيك» بين يوليو/ تموز الجاري وسبتمبر/ أيلول المقبل، كذلك تدرس شراء 3,5 ملايين جرعة من لقاح «جونسون أند جونسون»، وتنتظر أيضاً تسلم نحو 500 ألف جرعة من لقاح «سينوفاك» هذا الشهر. وسيرفع ذلك عدد الجرعات إلى نحو سبعة ملايين، علماً أن مليوني تونسي تلقّوا لقاحات منذ بدء حملة التحصين في 13 مارس/ آذار الماضي.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، الأناضول)

الوفيات الكثيرة تخلق اليأس في النفوس

يبقى الأمل بالهبات وباللقاحات

إفراغ الشوارع لم يمنع تفشي كورونا